افتتاحية الملف

" فقر وعوز وبطالة في بلد غني "

الاستاذ
أبو طالب الهاشمي
رئيس التحرير

على الرغم من أن العراق بلدٌ غني ، فإن الدخل فيه يُعد متدنياً، ولقد وفر المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة لعام 2008 (IHSES) قاعدة بيانات تفصيلية تسمح بتحديد من هم الفقراء في العراق ويمثلون نسبة (23%) من السكان.

وتراوح معدل البطالة في أقل التقديرات بحدود (30%)، ولقد توقع التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، الى إرتفاع مستويات الفقر لعدم معالجة هيكل الإنفاق العام، مع إستمرار الإتجاهات الحالية للسياسات الاقتصادية، ومحاولة تخفيض عجز الموازنة الصافية بتقليل مخصصات البطاقة التموينية، والضمانات الإجتماعية، وهذا بدوره سيرفع مستويات تكاليف المعيشة وإرتفاع أسعار السلع والخدمات، وزيادة فجوة العدالة التوزيعية!!.

ولقد أصبحت نسبة الحرمان والعوز (34%) منذ عام 2004 ولقد تراجعت الأوضاع الصحية والتعليمية منذ التسعينيات حيث إنخفض مستوى العمر من (65) سنة الى (58) سنة، ومشكلة السكن والإيواء مازالت مستعصية، وآلاف الصرائف مازالت قائمة، ومشكلة العوائل المهجّرة والمهاجرة مازالت بدون حلول جذرية ... وتدهورت الطاقة الكهربائية وماء الشرب الصحي وصيانة وإنشاء أجهزة الصرف الصحي.

وتدهور الوضع التغذوي، وإنخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (3812) دولار عام 1980 وصل الى (770) دولار عام 2002، وإنخفض ثانية ليصل الى (580) دولار أثر حرب عام 2003، ولم يرتفع مجدداً الا في عام 2007 حيث وصل حسب الإستبيانات الى (2848) دولار .

وطبقاً لتقديرات منظمة الغذاء والزراعة لعام 1995 (FAO) فإن ثلثي العراقيين تعرضت مستويات معيشتهم لإنتكاسة ، إذ إنخفض الدخل الأسري الى ثلث ما كان عليه عام 1988.

ويصف الدكتور (هانز كريستوف فون سبونيك) في كتابهِ (تشريح العراق): "عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو " الوضع الإنساني في العراق ، مُذكراً أن المأساة العراقية تكمن في أن العقوبات الإقتصادية والدولية قد دمرت أمة بكاملها..." ، حيث فشلت الأمم المتحدة في وضع الحلول الإنسانية رغم برنامج النفط والغذاء قد نفذ لعدة سنوات!!.

ومن أسوأ الخطوات التي تزيد الأمر تعقيداً هو قرار إنقاص ما تقدمه البطاقة التموينية من سلع غذائية وإستهلاكية ، تعتبر الحد الأدنى الواجب توفره الى الإنسان العراقي، خاصة عند الفئات الفقيرة والمحرومة والتي هي بحالة عوز دائم ..

إن التأثير على النظام التغذوي الحالي، وعدم تحسين نوعيته وعدم التحكم الدقيق في إيصال الحصص التموينية للعوائل المعوزة في حينه، وإيجاد نظام رقابة فعال يمنع بعض الناقلين والوكلاء من التلاعب بالحصة التموينية وتغيير النوعية الى نوعيات أردأ، كل هذا يتطلب التدخل السريع والفوري لمعالجة أوجه الفساد هذا، إذ من المعقول أن يتم تقليل عدد المستفيدين من البطاقة التموينية وفق ضوابط صارمة ودقيقة ، ولكن ليس من المقبول تقليل مواد البطاقة التموينية، وعدم تحسين نوعيتها وقيمتها الغذائية .

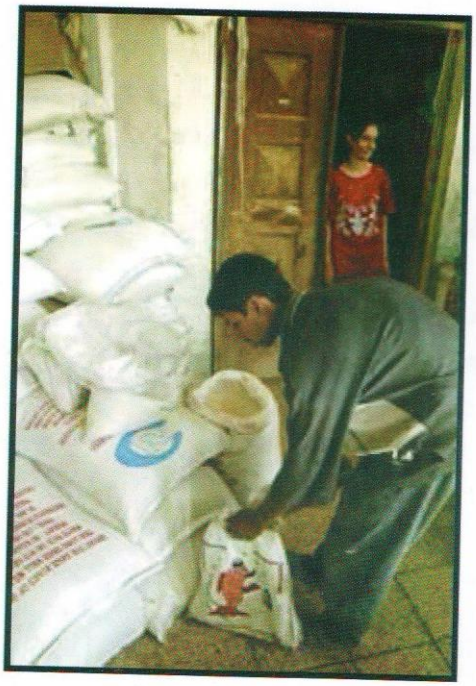

تقاس عادةً الحاجة الى الغذاء بمدى الإشباع إبتداءً من مستوى قياس يمثل الحد الأدنى اللازم بيولوجياً لإبقاء الشخص على قيد الحياة متمتعاً بقدرات معقولة لممارسة النشاط اليومي، وهو يتحدد إبتداءً من قيمة فسيولوجية إتخذت كنقطة البدء في القياس تسمى (BMR) (Basal Metabolic Rate) وهي قيمة مستمدة من الحد الحرج للطاقة اللازمة للمحافظة على حالة الشخص، وهذا الحد الحرج للطاقة يساوي

(1.5) من (BMR) فإذا أمد الجسم بطاقة أقل من (1.5) فإن الشخص غالباً ما يعاني من سوء تغذية، بمعنى إذا قلت السعرات عن ذلك فإن الغذاء لا يُعتبر كافياً للمحافظة على الحياة .

وبما أن الحاجة لسعرات وبروتينيات ودهون وفيتامينات قدر الحد اللازم لتمتع الفرد بمستوى غذائي معقول كماً ونوعاً وبعدد (2500) سعرة ونحو (70) غم بروتين و(30)غم دهن، لايتأتى في الوقت الراهن للفقراء إلا بإستلام الحصص التموينية بإنتظام

وإننا نحذر بأن بعض توزيعات البطاقة التموينية الفعلية يشوبها الإرباك من ناحية الكمية والنوعية والإنتظام بالتوزيع قد إنخفض في عدد من المناطق حيث لم تعطي الحصة في كثير من الأحيان (1500) سعرة، ويعود الخلل بالتأكيد الى التلاعب الكبير من بعض الناقلين والوكلاء، وهذا يتطلب تشديد وتحديث الرقابة التجارية، وإيجاد وسائل وأدوات جديدة لكشف المتلاعبين.

وأخيراً نؤكد بأن من الضروري معالجة مشكلة البطالة وتحسين نظام شبكة الحماية الاجتماعية وتوسيعها بشكل متوازن في المحافظات حسب مستويات العوز والفقر على أن يتم إيجاد وسائل رقابية وتدقيقية فعالة لمنع الفساد والتزوير والتحايل في هذه الشبكة .

لقد نصّ الدستور العراقي الدائم (عام 2005) المواد (30 ، 35) بأن تكفل الدولة للفرد والأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الإجتماعي والصحي والمعوقات الأساسية للعيش في حياة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم ...

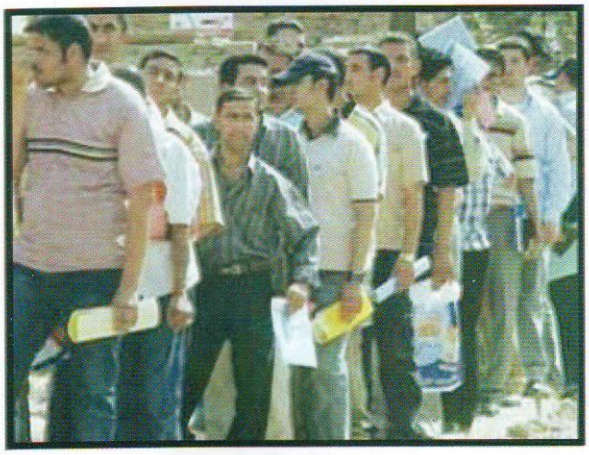

وتكفل الدولة التعليم " وهو إلزامي في المرحلة الأبتدائية ... ومكافحة الأمية والتعليم المجاني في مختلف المراحل ولكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة ..."

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1948 ينص أن من حق الفرد الحصول على مستوى لائق من المعيشة وأسرته (المادة 25) وهو يتضمن بالضرورة كفالة الغذاء الكافي للفرد والأسرة وتوفير الأمن الغذائي .

وسؤالنا اليوم ، هل ترجمت هذه الغايات الى أهداف وخطط تنموية ؟؟ وما هي مستويات التنفيذ والنمو الذي تحقق في مجالات التنمية البشرية ؟؟

ومن ناحية الموارد المالية، فإن العراق بلد نفطي يعتمد على واردات النفط حيث تبلغ (75%) من الناتج المحلي ، ولقد بلغت نسبة الإحتياطي من النفط الخام للعراق (214.000.000.000) مائتان وأربعة عشر مليار برميل، ويشكل بحدود (10%) من إحتياطي العالم، رغم أن المعدل اليومي للتصدير حالياً يبلغ بحدود (1.640.000) مليون وستمائة وأربعون الف برميل.

في حين يمكن رفع وتائره الى (2.500.000) مليونين وخمسمائة الف برميل باليوم للتصدير، إذ وصل المعدل اليومي للإنتاج بحدود (3.000.000) ثلاثة ملايين برميل باليوم سنة 1988، وإن الموارد سنوياً في تصاعد مستمر .. حيث سيصل ما بين (7-10) مليون برميل يومياً خلال السنوات المقبلة.

على الجميع شحذ الهمم بإعداد الخطط الموضوعية لتوفير هذه الحاجات الانسانية، وإنجاز نسبة نمو عالية في مستويات التنفيذ ، لتحقيق مجتمع الرفاهية وعدالة التوزيع!!..

المصادر

1- المجموعة الإحصائية السنوية/ الجهاز المركزي للإحصاء/ 2007 .

2- التقرير الوطني المالي التنمية البشرية/ 2008
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/ 2009

3- الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك في العراق/ أبوطالب الهاشمي

مسك الختام

الأسـواق والعـلاوي الشـعبية

عند التجول في أسواق بغداد والمحافظات تجد ظاهرة غريبة وغير حضارية وتتنافى مع أبسط القواعد الصحية والتسويقية ألا وهي ظاهرة الأسواق الشعبية والعلاوي غير النظامية ، حيث تفترش مساحات ترابية واســـــعة، تتناثر بين محلاتها أكوام من الأوساخ والأزبال والقاذورات.

والأمر الأكثر غرابة أن أكثر هذه الأســـواق تعرض للبيع الفواكه والخضـــــر واللحـــوم والأســـماك وباقي المواد الغذائية الأخرى المختلفة.

دعوتنا الى مجالس المحافظات والبلديات للإنتباه لهذه الظاهرة الخطيرة، ووضع الحلول الجذرية، والتوقيتات السريعة للقضاء على هذه الظاهرة غير الصحية.. وذلك ببناء أسواق وعلاوي شعبية نظامية أصولية صحية بدلاً من هذه "البسطات" توفر للباعة المتجولين وللمتسوقين محلات صحية تتوفر فيها مستلزمات التسوق حسب الحاجات المعروضة، وتتوفر فيها مجالات واسعة لتغذية الخزين ومواقف سيارات للزبائن وبالطبع هذه الحلول العصرية توفر جمالية للمدن، وتتيح الإشراف البلدي والصحي، وتوفر المستلزمات الخزنية والتسويقية، ويمكن تحقيق موارد جيدة للبلديات، إضافة الى تسهيل عمليات التصريف الصحي، وأطنان من الأكوام والأزبال.

دعونا نشاهد أحدث التصاميم جمالية وتسويقية، وتوفير أفضل المستلزمات الفنية والصحية.. ودعوة مخلصة الى أمانة بغداد ومجلس المحافظة ليبادرا الى تحقيق وتنفيذ أجمل التصاميم، لتكن نموذجاً تنفيذياً جيداً للعلاوي والأسواق الشعبية، تعمم على باقي المحافظات، مع استكمال متطلباتها بإلحاق مكائن لتدريج الفواكه والخضر ووزنها وتسعيرها وبناء مجمعات مبردة ومجمدة لخزن اللحوم والفواكه والخضر، وبناء مجازر صحية عصرية حديثة ومكابس للفضلات لتوفير أفضل خدمة للزبائن ولتكن معلماً تسويقياً صحياً وحضارياً.

أبو طالب الهاشمي
رئيس التحرير